فشل آلية الأسواق وأهمية تدخل الدولة
في ضوء الأزمة الاقتصادية العالمية

الدكتور

محمود عبد الحافظ محمد

أستاذ الاقتصاد المساعد – كلية التجارة – جامعة كفر الشيخ

مقدمة:

بدأت الإضطرابات المالية اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٧، على إثر أزمة القروض عالية المخاطرمقابل الرهونات العقارية في الولايات المتحدة الامريكية، واستمرت حتى وصلت الى ذروتها خلال عام ٢٠٠٨، مما ادى إلى حدوث الأزمة المصرفية والمالية والتى اعتبرها البعض الأخطر منذ الكساد العالمى العظيم.

وكان من أهم نتائجها انخفاض قيمة أصول البنوك بشكل كبير فدخل عدد منها فى حالة الافلاس (من اشهرها بنك " ليمان برازر" والذى يعتبر رابع بنك استثماري أمريكى) وذلك بسبب تأخر تدخل البنك الفيدرالى الامريكى من منطلق الايدلوجية المتشددة التى تتبناها الولايات المتحدة الامريكية بعدم التدخل الحكومى فى السوق.

ومما زاد الأمر سوءا تعدد الأجهزة الرقابية على أنشطة القطاع المالي والذى ادى الى عدم وجود تنسيق بينهما.، لذا فحينما بدأت أزمة التمويل العقارى في الولايات المتحدة سرعان ما انتقلت إلى باقى أنشطة القطاع المالي[١].

---

١ د.سلطان أبو على: "الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر" ورقة عمل رقم ١٤٢، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.

وفى ضوء العولمة وثورة الإتصالات والتحرير الاقتصادي تزايدات حدة الازمة المالية وانتقلت بشكل سريع بين مختلف دول العالم ، ولا سيما أن الاقتصاد الأمريكى الذي بدأت الأزمة فيه وانتقلت منه إلى بقية دول العالم (يمثل الاقتصاد الامريكى وحده نحو ٢٠ % من الاقتصاد العالمي سواء بمعيار الناتج المحلى الإجمالي أو بمعيار التجارة الدولية) وامتداد الازمة إلى الدول الناشئة والنامية احدثت مخاوف تتعلق بالركود .

هذا وقد اوضحت المؤشرات الاقتصادية[1] خلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٨ أن الاقتصاد العالمي مر بحالة تباطؤ واضحا في النمو حيث انخفض ليبلغ ٣.١% في عام ٢٠٠٨ مقابل ٥.١% في عام ٢٠٠٧، وذلك بعد أربع سنوات من الازدهار، مع تباطؤ بارز في النشاط الاقتصادي في الولايات المتحدة (١,١% في عام ٢٠٠٨ مقابل ٢% في عام ٢٠٠٧)، وفي أوروبا (٠,٨% في عام ٢٠٠٨ مقابل ٢,٧% في عام ٢٠٠٧) مما أدى الى حدوث ارتفاعا كبيرا في معدلات البطالة، هكذا شهد عام ٢٠٠٨ دخول الاقتصاديات المتقدمة في مرحلة الركود.

وهنا يأتى التساؤل حول الازمة هل هى ازمة رهن عقارى أم أزمة اسواق مالية ؟ وهل هى ازمة اسواق اسهم ام ازمة بنوك استثمار؟ وهل هى ازمة ثقة فى نظام الائتمان أم هى ضعف فى الاجراءات الرقابية ؟

لعل للمؤشرات السابقة يتضح منها ان الازمة جمعت فى طياتها كل هذه العناصر السابقة ، ومن المفارقات ان تلك الازمة تأتى فى اعقاب ازمتين حادتين مر بهما الاقتصاد العالمى ، وهما ازمة ارتفاع اسعار النفط بصورة كبيرة حيث وصلت الى مستويات غير مسبوقة ، وازمة ارتفاع اسعار السلع الغذائية ونقص المعروض منها بصورة كبيرة ، وهكذا شهد الاقتصاد العالمى ثلاث ازمات كبرى خلال فترة وجيزة [2]، الامرالذى يطرح معه العديد من التساؤلات فيما يتعلق بآليات عمل النظام الاقتصادى العالمى .

---

1 IMF, "Public Sector Efforts to Contain Crisis Calmed Markets", IMF Survey Magazine, September 21, 2009

٢ عبد الفتاح الجبالي: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كراسات إستراتيجية،العدد ١٩٣، القاهرة نوفمبر ٢٠٠٨.

ومما زاد من حدة الازمة ايضا اتباع الولايات المتحدة نظام السوق والايدلوجية المتشددة حيال عدم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى (حتى فى حالة حدوث الازمات) ولم تقدم اليات السوق المتبعة الحلول الملائمة للحدمن الازمة، من هنا يأتى التساؤل حول مدى استمرارية اقتصاد السوق(المعتمد على عدم التدخل الحكومى) من عدمه ؟

أهداف البحث:

(١) استعراض أهم اسباب الازمة الاقتصادية العالمية ومراحلها ومدى تأثر الإقتصاد العالمى بها.

(٢) التعرف على مفهوم فشل الأسواق من منطلق ان السوق قد يفشل فى تحقيق الاستقرار الاقتصادى ناهيك عن الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ، وقد يرجع السبب الرئيسى فى فشل السوق الى عدم اكتماله من ناحية' وإلى إفراط المناداة بتركه حر دون تدخل الدولة من ناحية أخرى، وهنا يأتى التساؤل حول مدى استمرارية النظام الراسمالى الذى يعتمد على اقتصاد السوق وهل يمكنه التعافى من تلك الأزمة أم أنه وصل إلى نهايته الطبيعية؟.

(٣) لعل استعراض ما حدث خلال الازمة الاقتصادية يوضح فشل الضوابط والاجراءات الرقابية، وإن الأزمة الراهنة لم تعكس فشل الأسواق فقط وإنما فشل الضوابط التي فرضت على الأسواق لتصحيح توجهاتها من منطلق أن الأسواق المالية تشهد تطورات سريعة في حين أن التدابير والضوابط لا زالت متأخرة وغير قادرة على مواكبتها.

(٤) استعراض المنهج الذى يجب تطبيقه فى ظل تزايد الدور الحكومى حتى ياتى بالعائد الايجابى المرتقب على الحياة الاقتصادية ؟ وما الشروط التى يمكن ان تضمن النجاح فى التطبيق على النحو الذى ينعكس على كفاءة تخصيص الموارد والنمو الاقتصادى؟.

فروض البحث

وعليه فإن اختبار الفروض الأساسية التي يبنى عليها البحث تتمثل فيما يلي:

(١) قد ترجع اهم اسباب الازمة الاقتصادية العالمية الى تحول الاقتصاد العالمى من الاعتماد على القطاع الحقيقى الى القطاع النقدى بصورة كبيرة ادت الى وجود الخلل فى الهياكل الاقتصادية وفساد بعض الجهات الرقابية واستحداث المزيد من الادوات المالية التى تعتمد على المضاربات فى الاسواق المالية العالمية.

(٢) ان النمو المتصاعد للازمة يرجع الى عدم التدخل الحكومى مبكرا من جانب الولايات المتحدة الامريكية لاكمال عمل السوق فى ظل اتباعها السياسة الليبرالية المتشددة .

(٣) قد يرجع تفاقم الازمة وفشل السوق فى الخروج المبكر من الازمة الى عدم مواكبة ادوات التحليل الاقتصادى وقصور الاجراءات الرقابية والضوابط للتطورات السريعة والمتلاحقة في الاسواق المالية العالمية .

منهج الدراسة:

يستخدم الباحث الأسلوب التحليلى القائم على المنهج الاستقرائى مستعينا فى ذلك بالمراجع الأجنبية والعربية الحديثة.

محتويات الدراسة :

- الأزمة الاقتصادية العالمية – الاسباب –التطور والمراحل – سبل الخروج
- مفهوم فشل الاسواق واهمية مراجعة الدور الرقابى للدولة ومدى تزايد اهمية دورها الاقتصادى
- دور النظم الاقتصادية فى الخروج من الازمة ومستقبل الاقتصاد العالمى
- الخلاصة والتوصيات

أولاً : الأزمة الاقتصادية العالمية (الاسباب – التطور والمراحل – سبل الخروج)

١- أهم أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية :

يمكن تلخيص اهم اسباب الازمة فى الاتي :

- التوسع الائتماني في الولايات المتحدة الأمريكية على مدى سنوات عديدة سابقة، خاصة في مجال التمويل العقاري، وذلك دون مراعاة للشروط السليمة لمنح الائتمان، حيث قامت البنوك الأمريكية بإقراض شركات المقاولات، وتهافت المستهلكون على شراء عقارات قيمتها تفوق مقدرتهم المالية، وتجاوزت البنوك الممولة لوائحها وأصبحت تمول في بعض الأحيان ٩٥ % و١٠٠ % من القيمة المغالى فيها للعقارات، وغضت الطرف عن الضمانات والحدود الائتمانية القصوى المسموح بها[١].
- الفجوة الكبيرة بين القطاع المالي والقطاع الحقيقي ويلاحظ ذلك من خلال استقراء مؤشرات الاقتصاد الامريكي الذي افادت عمق الفجوة بين حجم التداول في البورصات (الوول ستريت) والذي بلغ بنحو (٣٤) تريليون دولار فى حين بلغ حجم الناتج المحلي الاجمالي الامريكي بنحو (١٣) تريليون دولار خلال عام ٢٠٠٦ يوضح هذا المؤشر عمق الفجوة الكبيرة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد الحقيقي.
- التحول من الاقتصاد الحقيقى الى الاقتصاد المالى اى من اقتصاد عينى يقوم على الانتاج وتبادل السلع والخدمات الى اقتصاد مالى فقد حولت العولمة المالية من خلال التحرير المالى غير المنضبط الى حد كبير وراس المال من النشاط الانتاجى الى سوق المضاربات.

---

١ وزارة التنمية الاقتصادية " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٠/٠٩ " القسم الاول –الازمة المالية العالمية الاسباب والتداعيات" ٠٠٩

هذا بالاضافة الى تميز اقتصاد العولمة بنمو وسطوة المال وتجاوزه الاقتصاد الحقيقي المتمثل في الإنتاج والتجارة البينية.، حيث بلغت قيمة التحويلات المالية التي تمت في أسواق المال بنحو ١.٥ تريليون دولار في اليوم.

وقد أوضح بعض الاقتصاديين إنه قبل ٣٠ عاما كان الاقتصاد الحقيقي في التجارة والاستثمار طويل الأجل يمثل ٩٠% من عمليات التبادل النقدي مقارنة باقتصاد اليوم الذي تمثل فيه التدفقات المالية قصيرة الأجل نسبة ٩٠% منها ٨٠% ذات علاقة بالمضاربات المالية التي لا تتجاوز مدتها أسبوع[1].

لا شك أن تلك الأرقام تعكس بروز التناقض الكبير بين القطاع المالى والقطاع الحقيقى وحجم الخلل في الهياكل الاقتصادية ولذا فقد ربط البعض هذا التغيير الهيكلي بأزمة الرأسمالية على مستوى العالم وارجع بعض الاقتصاديين احد اسباب الأزمة فى إنها أزمة التراكم المالي الحاد.

ومما يزيد الامور تعقيداً ان جانب كبير من التعاملات المالية يتم خارج الاسواق المنظمة، حيث يتم التفاوض عليها و الإتجار فيها مباشرة بين اطرافها وذلك دون المرور على البورصة اوعلى وسيط مالى. وهذه هى السمة الغالبة على عقود المشتقات لا سيما عقود المبادلات و الخيارات.

ومن الجدير بالذكر ان التعامل فى مثل هذا النوع من المشتقات يكون غالبا خارج الاشراف والرقابة و الضوابط وقد قدرينك التسويات الدولية حجم التعامل فى هذا السوق بنحو ٦٠٠ تريليون دولار فى ديسمبر ٢٠٠٧. و هوما يصل الى نحو ١١ ضعف الدخل العالمى (حوالى ٥٤ تريليون دولار). لعل ذلك الرقم يوضح تضخم القطاع المالى. و التناقض الجديد فى الراسمالية بين عالم المال و عالم الانتاج. وهذا التناقض يعد من ابرز اسباب الازمة الراهنة[2].

---

١ د كاظم حبيب ، الأزمة المالية والكساد الاقتصادي واقتصاد السوق في العراق بحث مقدم للمؤتمر العلمى الدولى السابع بعنوان تداعيات الازمة الاقتصادية العالمية على منظمات الاعمال – التحديات والفرص والافاق " كلية الاقتصاد جامعة الزرقاء الاردن نوفمبر ٢٠٠٩

1 IMF, Global Economy Beyond the Crisis- Framework for Sustainable Growth, G-20 Leaders Summit,September 24, 2008, Pittsburg. USA. p. 3.

وقد ترتب على التحرير المالى الناتج عن العولمة المالية اندماج واسع بين اسواق المال الدولية ترتب عليه عدم استقرارإقتصادى ومالى بسبب ما خلقه من طبقة طفيلية مكونة من تجار الاسهم والسندات والمضاربين بها .[1]

- تزايد حجم الديون الحكومية: أظهرت الاحصاءات الرسمية لوزارة الخزانة الامريكية ارتفاع الديون (الادارةالمركزية والادارات المحلية) من نحو ٣٠ تريليون دولار عام ١٩٩٠ الى ٨.٤ تريليون دولار عام ٢٠٠٣ ثم الى ٨,٩ تريليون دولار في عام ٢٠٠٧، وقد اصبحت الديون العامة بجانب الديون الخاصة تشكل عبء ثقيل بلغت نسبته نحو ٦٤% من الناتج المحلي الاجمالي ، وارتفاع حجم الديون العقارية إلى نحو ٦,٦ تريليون دولار و بنسبة ٧٢ % من إجمالي الديون٢ ، هذا وقد قامت البنوك وشركات التمويل العقاري في الولايات المتحدة بتوريق تلك المديونية العقارية في شكل أسهم وسندات حملت درجة مرتفعة من التقويم المالي ومن ثم المخاطرة

انعكست تلك التطورات على عدم قدرة شركات التمويل العقاري لسداد ديونها إلى البنوك، مما اضطرالعديد منها إلى إعلان توقفه عن رد الودائع ، الأمر الذى انعكس بدوره على درجة ثقة العالم في ملاءة تلك المؤسسات . وتوالى إفلاس شركات التمويل العقاري، والمصارف الكبرى، وشركات التأمين، حيث بدأت الانهيارات في التو مع انتقال تأثيرات الأزمة ، و التي اصبحت احد العوامل الاساسية في الازمة المالية الحالية.

- أظهرت بعض المؤشرات ان هناك مشاكل اقتصادية اخرى يعاني منها الاقتصاد الامريكى

في مقدمتها التضخم الذي تجاوز نسبة ٤% والبطالة التي بلغت نسبتها ٥% مع تراجع الاهمية النسبية للصناعة من مجموع الناتج المحلي وتفضيل عدم التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى والدعوة الى تقديس اليات السوق الحر بطريقة احادية

---

1 Effectiveness of monetary " International Monetary Fund –Policy after financial market liberalization " World Economic Outlook ' Supplementary Note 5 My 1991 . PP105-108

٢- ادارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية " الازمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودى " ' اكتوبر٢٠٠٨ ص ٤-٧ .

الجانب كانت نتيجتها سلسلة متواصلة من الازمات امتدت لتشمل التاثير السلبي على الوضع الاقتصادي العالمي .

وهناك من يضيف الأسباب التالية [١]

-غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر أدى إلى تضخيم الازمة وعدم التنبؤ المبكر بحدوثها ، حيث كانت القوائم المالية لتلك المؤسسات المالية والبنوك العالمية تعد طبقًا للمعايير المحاسبية غير المتعارف عليها ، واعداد مراجعي الحسابات تقارير غير محايدة توضح عدم حقيقة القوائم المالية لتلك المنشآت.

-غياب دور المراجعين الداخلين والخارجيين على السواء في التنبيه والتحذير عما كان يدور داخل المؤسسات المالية من التمادي في التلاعب بأصولها رغم أن مهمتهم الأولى هي التاكد من القيمة الحقيقية للأصول ، وأن لدى المؤسسات ادوات الحماية وإجراءات السلامة بما يضمن على الدوام توافر عناصر الاطمئنان لكل من يتعامل مع تلك المؤسسات ، وان مهمة المراجعين لا تقف عند حدود التسليم بما يرد في بيانات القوائم المالية التي تعد من قبل الشركات نفسها والاكتفاء بمظهرها وأختامهم ، بل أن مسؤوليتهم تمتد إلى حماية تلك الأصول من التلاعب والتآكل وإساءة الاستخدام و تقديمها ومعادلتها بمايقابلها في كل دورة مالية ، إن ما حصل من إهمال يستدعي العودة إلى المعاييروالاسس المحاسبية التي تقوم عليها مهمة المراجعين .

-انشغال الإدارة الأمريكية بالسياسات الخارجية والهيمنة العدوانية والتكاليف الباهضة للحروب في العراق وافغانستان ، مما ادى الى توظيف الموارد الاقتصادية الأمريكية بما يخدم سياساتها وهيمنتها الخارجية وذلك على حساب المراقبة والمتابعة للأوضاع الداخلية للاقتصاد الامريكي.

- التطور التكنولوجي في استخدام الادوات المالية الجديدة أدى إلى توسع هائل للأسواق المالية في اطار العولمة ، حيث بات القطاع المالي في بريطانيا على سبيل

١- خالد عبد السلام البسام،أثر الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي ، الغرفة الصناعية والتجارية ، جدة ، المملكة العربية السعودية،: ٢٠١٠

المثال مسئولا عن نصف النمو الاقتصادي ، وكذا الأمر بالنسبة للتمويل العقاري في أمريكا وكلا القطاعين اعتمدا بشكل كامل على المضاربة وليس على الاقتصاد الحقيقي.

٢- كيفية انتقال الازمة الى دول العالم ومدى تأثرالاقتصاد العالمى بها:

نتيجة للارتباط الوثيق بين الأسواق المالية الدولية في ظل نظام العولمة وثورة الاتصالات وتقنية المعلومات، ومع الريادة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها من اكبر الاقتصادات الكبرى ، فقد انتقلت الأزمة إلى المؤسسات المالية والمصرفية الأوروبية والآسيوية.

وإزاء اضطراب الأوضاع المالية، اضطرت الدول الصناعية الكبرى للإعلان عن دخول اقتصاداتها مرحلة الركود بعد محاولات جادة لتفاديه، وذلك فى ضوء ما أظهرته إحصائيات الربعين الثالث والرابع لعام ٢٠٠٨ من اتجاهات انكماشية في كل من الولايات المتحدة واليابان وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا واليابان وكندا، كما أعلنت روسيا في ديسمبر ٢٠٠٨ دخولها أيضًا مرحلة الركود.

هذا وقد تاثر الاقتصاد الصينى ايضا بتداعيات الأزمة المالية العالمية بالرغم من تحقيقه أعلى معدلات نمو فى العشرين عاما الاخيرة ، حيث أعلنت الصين انخفاض معدل النمو الاقتصادى فى الربع الأخير من عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٨,٦ % مقارنة بنسبة ٩ % عام ٢٠٠٧، وهو ما يُعد أقل معدل نمو شهده الاقتصاد الصينى خلال الفترة الاخيرة[١].

كما تأثرت الاقتصادات العربية – شأنها في ذلك شأن بقية بلدان العالم بالأزمة المالية العالمية غيرأن درجة التأثر تباينت بحسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي . ويعد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجى أكثر الدول تأثرًا بالأزمة ، فالانخفاضات الكبيرة والمتتالية التي طرأت على أسعار النفط أثرت سلبًا على إيرادات الدول النفطية، وبالتالي على موازناتها العامة ومعدلات النمو الاقتصا دي حيث سجلت المؤشرات تراجعه ليبلغ نحو ٣% بعد أن حقق نحو ٥ % في عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧.

---

١ وزارة التنمية الاقتصادية – الخطة الخمسية العام الثالث – ٢٠١٠/٠٩ ، ص١٠

ومن ناحية أخرى، فإن دول الخليج تمتلك عددًا كبيرًا من الصناديق" السيادية "، تبلغ حجم استثماراتها بالخارج نحو ٥,١ تريليون دولار، وقد قدرت خسائرها بعد الأزمة المالية بنحو ٤٥٠ مليار دولار.

وسجلت ارقام التقرير الاقتصادى السنوى للأمم المتحدة تراجعا فى معدل النمو الاقتصادى لدول مجلس التعاون الخليجى من نحو ٢,٦ % عام ٢٠٠٨ إلى نحو ٢,٣ %عام ٢٠٠٩١.

كما فقدت منطقة الشرق الأوسط والخليج نسبة كبيرة من قيمة اصولها فى الاوراق المالية تراوحت ما بين ٤٧ % و ٦٠ % مع مطلع عام ٢٠٠٨ وحتى قرب نهاية العام.

جدول رقم (١)

تطور معدلات النمو فى اقتصاديات دول العالم خلال الازمة %

البيان	معدل النمو الحقيقى			
	٢٠٠٧ (فعلى)	٢٠٠٨ (فعلى)	٢٠٠٩ (متوقع)	٢٠١٠ (متوقع)
العالم	٥,٢	٣,٤	٠,٥	٣,٠
الدول الصناعية المتقدمة	٢,٧	١,٠	٢,٠	١,١
الولايات المتحدة الامريكية	٢,٠	١,١	١,٦-	١,٦
الاتحاد الاوروبى	٣,١	١,٦	١,٨-	٠,٥
الدول الآسيوية الصناعية الحديثة	٥,٦	٢,١	٣,٩-	٣,١
الشرق الاوسط	٦,٤	٦,١	٣,٩	٤,٧
اسواق ناشئة اخرى	٨,٣	٦,٣	٣,٣	٥,٠

المصدر : صندوق النقد الدولى -تقرير افاق الاقتصاد العالمى ٢٠١٠/٠٩

2 United Nations, Conference on the World Financial and Economic Crisis and its impact on Development,A/Conf.214/3, 22 June 2009, p. 4;

أما الدول العربية الأخرى ، فإن درجة تأثرها بالأزمة المالية أقل نسبيًا بالمقارنة بدول منطقة الخليج ، وإن كان يظل التأثير واضحًا بالنسبة لمعاملات أسواق الأوراق المالية وللقطاعات السلعية والخدمية المرتبطة بالعالم الخارجي، مثل الصادرات الصناعية والأنشطة السياحية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إليها، وكذلك بالنسبة لحجم المعونات المالية المتوقع الحصول عليها من المؤسسات الدولية والدول المانحة.

وبوجه عام، فإن كافة الدول العربية قد تأثرت سلبًا بتداعيات الأزمة المالية العالمية بشكل أو بآخر، وقد حققت معظم اقتصادياتها تباطؤ فى معدلات النمو الاقتصادى الأمر الذى سوف ينعكس بدون شك مستقبلا على مستوى الأداء الكلي للاقتصادات العربية من حيث تباطؤ معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وتراجع مستويات التشغيل.

مما تقدم نستخلص أن الأزمة المالية الأمريكية صارت" عالمية "حيث اجتاحت كافة الأسواق المالية، وألقت بظلالها على اقتصادات العالم بشقيه المتقدم والنامي . ومن أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي ١الدالة على ذلك ما يلي:

- انخفاض قيمة الأصول المالية العالمية بحوالي ٢٠ تريليون دولار، وتراجع قيمة الأصول العقارية بحوالي ١٢ تريليون دولار.
- ارتفاع عدد المتعطلين على مستوى العالم وفقًا لبيان منظمة العمل الدولية إلى ١٩٠ مليون متعطل، وزيادة معدل البطالة فى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى ٣,١ % فى نهاية ٢٠٠٨ ، وإلى نحو ٥,٨ % فى منطقة اليورو فى فبراير ٢٠٠٩.
- تراجع معدل نمو التجارة الدولية إلى ٩,٤ % خلال عام ٢٠٠٨ ، وواردات الدول المتقدمة من ٤,٥ % عام ٢٠٠٧ إلى ١,٩ % في عام ٢٠٠٨ ، وواردات الدول

١ United Nations, Conference on the World Financial and Economic Crisis and its impact on Development,A/Conf.214/3, 22 June 2009, p. 4;

الناشئة من ١٤,٢ % إلى ١١,٧% ، وكذلك تباطؤ نمو صادرات الدول المتقدمة من ٥,٩ % إلى ٤,٣% ، وصادرات الدول الناشئة من ٩,٥ % إلى ٤,٣% ١٠

إذا كانت الأزمة المالية تتجلى آثارها بشكل واضح في حالة الدول المتقدمة التي تفجرت بها بسبب عدم كفاءة النظم المالية والرقابية المطبقة، فإن هذا لا يعني التهوين من تداعيات الأزمة بالنسبة للدول النامية التي تنتقل إليها من خلال تطورات التجارة الدولية السلعية والخدمية وتدفقات الاستثمارالأجنبي والمعونات الدولية ونشاط أسواق المال وانتقالات الأفراد للسياحة وما يصاحبها من تحويلات مالية للوطن الأم.

٣- خطط الانقاذ للحيلولة دون تفاقم الازمة وسبل الخروج:

إزاء الأوضاع سالفة الذكر، اضطرت الحكومة الأمريكية للتخلى عن سياسة عدم التدخل فى الاسواق المتبعة قبل حدوث الازمة ، حيث قامت بالاستحواذ على كبرى الشركات العقارية وبعض المؤسسات، ووضع خطة إنقاذ مالي خصص لها اعتمادات اولية قدرها ٧٠٠ مليار دولار . وذلك بهدف محاولة إنقاذ النظام المصرفي وسوق المال الأمريكي والحيلولة دون تواصل تراجع الإنتاج الصناعي وتفاقم مشكلة البطالة.

بالاضافة الى خطة الإنقاذ المالي العاجلة التى اعتمدتها الحكومة الامريكية، اقرت خطط إنقاذ للقطاعات والصناعات الرئيسية بالولايات المتحدة[٢]، وخاصة صناعة السيارات، كما أقر مجلس الشيوخ الأمريكي ميزانية السنة المالية التي بدأت في أول أكتوبر ٢٠٠٨ بقيمة ٣ تريليون دولار، بهدف القضاء على العجز حتى عام ٢٠١٢ ، وموضحا بها أولويات الإنفاق الحكومي خلال السنوات القليلة القادمة، وبالتركيز على زيادة مستويات التشغيل وتخصيص استثمارات ضخمة للرعاية الصحية للأطفال والطاقة والتعليم والخدمات والمرافق، بالإضافة إلى الانضباط المالي .

---

١ وزارة التنمية الاقتصادية ، – الخطة الخمسية العام الثالث – ٢٠١٠/٠٩ ، مرجع سبق ذكره ، ص ١١.

٢ د عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية :المفهوم والأسباب نقلا عن موقع:
http://www.pidegypt.org/download/azma.doc

وجاءت الإدارة الأمريكية الجديدة[١]، بخطة معتمدة للتحفيز الاقتصادى بقيمة تصل الى نحو ٨٢٥ مليار دولار تشمل تخفيضات ضريبية تبلغ نحو ٢٧٥ مليار دولار . وتستهدف حزم التشغيل بالخطة توفير نحو٥,٣ مليون فرصة عمل، تتضمن مايقرب من ٩٠ % في شركات القطاع الخاص.

وبالنسبة للدول الأوروبية، فقد تبّنت بدورها خطط إنقاذ لمواجهة تحديات الأزمة المالية وانعكاساتها الاقتصادية، ولكن وفق مسارات مختلفة عن خطة الإنقاذ الأمريكية، حيث تم التركيز على:

- زيادة رؤوس أموال البنوك الأوروبية (بدلا من شراء الأصول فى خطة الإنقاذ الأمريكية).
- مراجعة النظم المحاسبية المصرفية وانتهاج سياسات رقابية وإشرافية لوضع ضوابط محددة للعمليات المالية بالقطاع المصرفي.
- توفير الحماية والضمانات للودائع المصرفية (لاسترداد ثقة المودعين بالنظام المصرفي).
- تجّنب تقديم ضمانات تُدخل بمبدأ المنافسة ووضع ضوابط صارمة .
- فرض عقوبات على الإدارة المصرفية حال الدخول في عمليات مضاربة على الأسهم. وتشديد الاجراءات الرقابية من جانب البنوك المركزية .

هذا وقد بلغت قيمة خطط الإنقاذ في أوروبا نحو ٢,٢ تريليون دولار، منها ١,٤ تريليون في منطقة اليورو، و ٧٦٠ مليار دولار في المملكة المتحدة.

وفي اليابان، تم الإعلان عن خطة لإنعاش الاقتصاد الياباني من خلال تقديم البنك المركزي نحو ٣٢ مليار دولار في صورة تسهيلات ائتمانية[٢] وقروض للبنوك لتحفيزها على التوسع في الإقراض الجيد الذى يؤدى الى زيادة النمو الاقتصادى ، بالإضافة إلى

---

١ وزارة التنمية الاقتصادية ، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية – الخطة الخمسية العام الثالث – ٢٠١٠/٠٩ ، مرجع سبق ذكره، ص ٢٥.

تقديم إعانات مالية قدرها ٢١,٣ مليار دولار لأصحاب المعاشات والأسر لتشجيعها على الإنفاق.

أما الصين، فقد تبنت خطة إنقاذ تربو على نصف تريليون دولار لدعم المؤسسات المالية، كما تتجه لتقليص استثماراتها بالخارج والتوسع في الإنفاق المحلي لإنعاش السوق الداخلي.وقد خفضت بالفعل سعر الفائدة خمس مرات متتالية منذ شهر سبتمبر ٢٠٠٨ في محاولة لدفع عجلة الاستثمار وتنشيط السوق المحلى .

وفي المنطقة العربية،لجأت الدول الخليجية لدعم القطاع المالي ومنع انهيار أي بنك من البنوك الرئيسية، كما تعمدت المؤسسات المصرفية إلى تحويل التركيز من الاستثمار في الأعمال المصرفية للشركات إلى الاستثمار في الأعمال المصرفية الخاصة بالأفراد في محاولة لزيادة حجم الودائع، ولمواجهة نقص السيولة وتقليل المخاطر.

جدول(٢) بيان بخطة التحفيز المالى لبعض الدول الاعضاء بمجموعة العشرين (G 20)

الدولة	القيمة	% من الناتج المحلى	الدولة	القيمة	% من الناتج المحلى
الولايات المتحدة	٧٨٧	٥,٥	فرنسا	٣٥	١,٣
الصين	٥٨٥	١٣,٣	كندا	٣٣	٢,٥
اليابان	١٢٢	٢	الارجنتين	٣٠	–
المانيا	١١٠	٣,٢٥	بريطانيا	٢٩	١<
جنوب افريقيا	٨٤	٣,٨	تركيا	١٠,٢	١,٥
روسيا	٦٢	٥,٤	ايطاليا	٧	٠,٤
كوريا الجنوبية	٥١,٢	٧,٥	اندونسيا	٦	١,٣
استراليا	٣٧	٢	الهند	٤	٠,٤

المصدر: وزارة التنمية الاقتصادية، خطة التنمية الاقتصادية لعام ٢٠١٠/٠٩ ، ص ١٧

وبوجه عام، فقد قامت حكومات عديدة بضخ أموال عامة في أسواقها لشراء الأصول المتعثرة، إما مباشرة أو من خلال الجهاز المصرفي، كما لجأت البنوك المركزية إلى تخفيض أسعار الفائدة واتباع سياسات نقدية ميسرة لزيادة حجم السيولة، كما اضطرت بعض الحكومات للاستحواذ على بعض المؤسسات القيادية، و ذلك تجنبًا لاستشراء أزمة أكثر شراسة وحدة من الأزمة التى عرفها العالم فى عقد الثلاثينيات من القرن الماضى، والتى عرفت بالكساد الكبير.

ومن ناحية أخرى، فقد اتجهت مؤسسات التمويل الدولية للتوسع في منح الائتمان وتيسير شروط حصول الدول الأعضاء على الأموال التي تتيحها، وفى مطلع شهر أبريل ٢٠٠٩ تضمن جدول اجتماع الأعمال قمة مجموعة العشرين بلندن (G 20) اتخاذ السياسات الكفيلة بتحقيق المستهدفات التالية[١]:

- دعم النظام الاقتصادى العالمى لإعادة الثقة فى آليات السوق الحر ومقاومة السياسات الحمائية.
- دعم النظام المالى العالمى من خلال إعادة هيكلة المؤسسات التمويلية المالية والأدوات والأسواق المالية وإتباع سياسات مصرفية توسعيية وخطط تحفيزية لإنعاش السوق مع الالتزام بقواعد الشفافية والإفصاح عن المعلومات والمساءلة
- تعزيز سبل التعاون الدولى لدرء احتمالات وقوع الأزمات المالية ، مع تفعيل دورالمؤسسات المالية الدولية للبنك الدولى / صندوق النقد الدولى وزيادة مواردهما المالية.

[١] وزارة التنمية الاقتصادية – – الخطة الخمسية العام الثالث – ٢٠١٠/٠٩ ' مرجع سبق ذكره ص٥٨

ثانيا : مفهوم فشل الاسواق واهمية مراجعة الدورالرقابي للدولة ومدى تزايد اهمية دورها الاقتصادى

١- مفهوم فشل السوق :

يشير هذا المفهوم الى الحالة التى يكون فيها عدم تحقيق الاسواق الكفاءة فى تخصيص الموارد وعدم تحديد السعر الذى يعكس ندرة السلع من خلال الاسواق ،وهو الامر الذى يبرر التدخل الحكومى من خلال السياسات العامة اوايه اشكال اخرى لكمال عمل السوق ١

ولم تكن الأزمة المالية الحالية وليدة اليوم ولن تكون الأخيرة في مسلسل الأزمات المالية والاقتصادية التي طالما عصفت بالنظام الاقتصادي الراسمالى بين فترة وأخرى تبعا للدورات الاقتصادية. لكن ما يميز هذه الأزمةعن سابقاتها أنها أخذت بعدا اكبر، وذلك بحكم تطورالنظام الاقتصادي ودخوله مرحلة العولمةالاقتصادية.

من أجل التوصل إلى الوصف الدقيق لفشل الاسواق خلال الأزمة المالية ومسبباتها لابد من الخوض في طبيعة النظام الرأسمالي فى ظل العولمة وما نتج عنه من عدم قدرة ادوات التحليل الاقتصادى المستخدمة فى التنبؤ المبكر للازمات وايجاد الحلول الملائمة للخروج من الازمة .

٢- مدى قدرة اقتصاد السوق الحرعلى تجاوزالازمة؟(فشل اقتصاد السوق):

لا شك أن اقتصاد السوق الحر تعرض لأزمة كبيرة، ومن ثما فأن خسائرها اكبر واشمل .

. احمد الكواز "اخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة " سلسلة جسر التنمية -المعهد العربى للتخطيط الكويت ، العدد التاسع والستون يناير .٢٠٠٨

. ام البيلاوي ٢٠٠٨ " سمات ا لأزمة المالية الحالية " في ندوة " الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها لأسواق المال والاقتصاد العربي " التي عقدها مركز دراسات الشرق ا لأوسط في الأردن بالتعاون مع لأكاد مية العربية للعلوم المالية والمصرفية في عما ن .٢٠٠٨

من هنا تأتي اهمية التساؤل الذي يطرحه الكثيرون حول : هل سيستمر اقتصادالسوق ويتعافى من تلك الأزمة أم أنه وصل إلى نهايته الطبيعية؟

يمكن أن نناقش ذلك من زاوية المنطق أو المبررالذي يدفع البعض للتشكيك في إمكانية استمرار اقتصاد السوق الحر، إن منطق من ينادى بنهاية اقتصاد السوق الحر قائم أساساً على وجود هذه الأزمة أولاً ، وثانيا على طريقة معالجة الأزمة ، وبالتالي يمكن الاستنتاج أن اليات السوق الحر عجزت عن تقديم الحلول ومن ثم فشلت كخيار لإدارة الاقتصاد العالمي.

إن الأزمات هي من طبيعة النظام الراسمالى واقتصاد السوق، وإن التاريخ يبين أن هناك دورة اقتصادية دائمة يسلكها الاقتصاد، وتتكرر بتواترات مختلفة، بدءا من الازدهار فالركود فالانتعاش والازدهار ثانية ، بل إنه يمكن القول أن اقتصاد السوق يستمد قدرته من التجدد والتوسع والانطلاق من جديد دائما من أزماته[٢].

ومن هنا فان التساؤل المطروح عالميا في الوقت الحاضر، هل تستطيع فلسفة الليبرالية القائمة إيجاد حلول للأزمات المتعاقبة والمتداخلة، أم أن العالم سيشهد عودة للسياسة الكينزية التي بدأت في الولايات المتحدة نفسها ، وعدد من الدول الأوروبية والتى تدعو الى التدخل الحكومى وقت الازمات وزيادة انفاقها الاستثمارى، ولا سيما اذا ما تحولت إلى أداة في ترشيد العولمة، لكي تصبح أحد الحلول الرائدة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وضمان الاستقرار السياسي في عالم القرن الحادي والعشرين؟

ويمكن تحليل أسباب فشل اقتصاد السوق فى الاتى [١] :

ألحقت الأزمة المالية العالمية اخفاقا لاقتصاد السوق والحرية الاقتصادية، ويدأ التساؤل فى المحافل الاقتصادية عما إذا كانت هذه الأزمة سوف تؤدى الى فشل «اقتصاد السوق»، أم أنها سوف تقتصر على تعديلات جوهرية فى النظام القائم بما يعطيه حصانة وقوة بحيث يخرج فى شكل جديد أكثرقدرة وصلابة ؟

---

١ ولريش شيفر، ترجمة د.عدنان عباس علي" انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المجررة من القيود" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٨، ص ٥٤

ومجمل القول أن وجود الأزمات بحد ذاتها لا يعني إفلاس اقتصاد السوق. إذا لم تكن الأزمة دليلاً حاسماً على إفلاس اقتصاد السوق، فإن طريقة معالجة الأزمة هي التي يمكن أن تطرح نفسها كحجة تدفع باتجاه هذا الرأي أو ذاك.

٣-الجدل القائم حول مدىاهميةالتدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى :

من أجل وضع المناقشة في إطارها الصحيح لا بد أن نحدد ما الذي نعنيه باقتصاد السوق، ومن ثم نرى إن كان أفلس كخيار مجتمعي. إن اقتصاد السوق هو اقتصاد يحل المشكلة الاقتصادية من خلال آلية السوق(العرض والطلب وحرية الأسعار والملكية الخاصة)، أي أن المشكلة الاقتصادية التي تتجسد بندرة الموارد ولا نهائية الحاجات، يتم حلها بقيام السوق بتخصيص الموارد النادرة للحاجات غير المحدودة بأكبر كفاءة ممكنة.

وهنا يأتى التساؤل حول : ما هي التطورات المنتظرة بالنسبة لدور الدولة ؟ هذا التساؤل حتى الآن تحكمه وجهات نظر وهى : أن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بشكل مباشر أو غير مباشر يتم وفق ظروف ومعطيات أحياناً أيديولوجية أو عقائدية معينة، ثم إن الجدل يدور حول فائدة هذا التدخل من عدمه وهي قضية مطروحة ، إذ ان البعض يستعرض البراهين لتأييد تدخل الدولة، والبعض الاخر يستعرض حججه بعدم تأييده لتدخل الدولة.١

يثير النقاش السابق حول الأزمة المالية العالمية الحالية، وما سبقتها من أزمات متتالية تواترت على مدى عقود عديدة في ظل العولمة المالية، تساؤلين وثيقي الصلة فيما بينهما، يتلخصان فيما يلي:

---

١ د علي توفيق الصادق ، بحث بعنوان " تطور دور الدولة في التنمية :قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية" المؤتمر العلمي العاشر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩بيروت – لبنان . ص ٣٢

الأول : بما أن النظام الرأسمالي هو في الأصل نظام ليبرالي، فما الجديد في فلسفة الليبرالية الجديدة؟

الثاني : ما الجديد في دور الدولة في الاقتصاد في ظل الفلسفة الليبرالية الجديدة؟

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل يمكن أن تكون هناك سوق بدون دولة قوية؟.

إذا اعتبرنا أن السوق هي حيز يتم فيه تبادل الممتلكات الخاصة أي كان شكلها (منتجات،عمل، رأسمال، عقارات....الخ) بمقابل يعتبر عادلاً نسبياً بالمنظور الاجتماعي، فإن هذه السوق لا يمكن أن تتواجد إلا إذا وجد إدراك متطور لحقوق الملكية الخاصة، وتجسد ذلك في قانون قوي، تمثله دولة قوية ومتدخلة في الاقتصاد، لأنه إذا لم يكن هناك قانون يحفظ ويحترم الملكية الخاصة ، ولم تكن هناك دولة تطبق هذا القانون، فإنه لن تكون هناك عملية تبادل. بدون القانون سيسلب القوي عقارات الضعيف بدلاً من أن يدفع له إيجاراً، وسيسلب القوي منتجات الضعيف بدلاً من دفع قيمتها المتجسدة في السعر، أي أنه لن يكون هناك تبادل أو سوق.

اعتماداً على ما تقدم يمكن القول أن وجود الدولة وتدخلها في الاقتصاد هو من صلب اقتصاد السوق، لكن الخلاف هو حول مدى هذا التدخل وشكله. وهنا يجب التميز بين شكلين من التدخل:[1]

الأول- هو إحلال الدولة محل السوق، بمعنى قيام جهة معينة في الدولة(وزارة التخطيط أو غيرها) بإدارة الاقتصاد وحل المشكلة الأساسية في الاقتصاد(الموارد والحاجات) من خلال عملية التخطيط المركزي. وهذا النموذج يحمل بذور عدم نجاحه وقد أفلس عملياً. وهذا ما حدث فعلاً في التجارب الاشتراكية (الاتحاد السوفيتي سابقا).

الثاني- هو تدخل الدولة لإكمال عمل السوق، ومعالجة حالات فشل السوق في إدارة الاقتصاد، وتحقيق أفضل توافق بين الحاجات والموارد. وهذا أمر طبيعي حيث يمكن أن

1 IMF, "Public Sector Efforts to Contain Crisis Calmed Markets", IMF Survey Magazine, September 21, 2009 , p12

2 Laeven, Luck, and Fabian Valencia ,2008 "Systemic Banking Crises: A New Database." IMF Working Paper 08/ 224 (Washington: International Monetary Fund).p21

تتدخل الدولة عند حدوث الأزمات التي يمكن أن ينتج عنها خسائر ذات طابع عام تمس صميم عمل الدولة العام. وهذا ما يحدث بشكل متكرر، منذ آدم سميث وحتى يومنا هذا، وهو ما لا يرفضه أكثر الليبراليين تطرفاً. الان الجدل يدور هنا حول درجة التدخل وشكل أكمال الدولة لعمل السوق. ونلاحظ هنا أن التدخل يزداد مع ظهور الأزمات الاقتصادية ويتراجع مع تراجع الأزمات. و يتجسد هذا الأمر فكريا في مدارس اقتصادية مختلفة، منذ آدم سميث.

وحول العواقب المترتبة على فشل فرضية "كفاءة الأسواق". إن العوامل الاقتصادية الكلية للاقتصاد المفتوح تختبر عدم استقرار التمويل الدولي. والحقيقة أن الدراسات الاقتصادية المتقدمة تتطلب التعرف على كيفية فشل الأسواق بالتفصيل، وعلى السبل العديدة التي قد تتمكن بها الحكومات من مساعدة الأسواق في العمل على نحو أفضل.

هذا المنطق يقودنا بأن" الأزمة هي نهاية الليبرالية التي تدعو الى عدم التدخل التنظيمي للدولة" فى حالة الازمات. وأن اقتصاد السوق الحر سيعود ليتعافى من جديد ويستفيد من دروس الأزمة. [2]

ثالثا: دور النظم الاقتصادية فى الخروج من الازمة ومستقبل الاقتصاد العالمى

١- اهم النظم الاقتصادية المتبعة فى دول العالم ودورها فى ايجاد حلول للازمة المالية :

أ. بامكان الاقتصادين تجاوز هذه الازمة العميقة استنادا الى المعالجة التي طرحها الاقتصادي البريطاني (جون كينز) من خلال تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى ، وكانت من نتائج هذه المعالجة انقاذ النظام الاقتصادي من ازمة الكساد العالمى الكبير ١٩٢٩من خلال التوسيع فى الانفاق العام للدولة وتكريس الجهود لتحفيز الطلب العام ومكافحة البطالة ، وبتعبير اخر قام الاقتصادي جون

كينز بوضع الاسس للجمع بين دور السوق والياته وبين دور الدولة وتدخلاتها في ظل النظام الراسمالى .

ب . تعرضت دول جنوب وشرق اسيا في اواخرالتسعينات من القرن الماضي(١٩٩٧) لازمة مالية خرجت منها بدورس مستفادة لعل من اهمها[١] وضع ضوابط رقابية على القطاع المالى جنبتها تكرار الازمة المالية الحالية حيث استفادت من تلك الاخطاء ، والبعض من دولها طبق الاقتصاد الاسلامي وهو نظام رقابي وفلسفته تبنى على اساس عدم ترك الاموال بيد المضاربين دون رقابة الدولة ومراقبةالصناديق التي توظف الاموال من تلك الصكوك ، اذ تراقب من قبل مجلس رقابي لاتحدث فيه مضاربات غير شرعية اي انها رقابة تؤدي الى الحفاظ على الاموال من المضاربات.

ج . فلسفة نظام الحكم الاشتراكى الديمقراطى الذى تتبناه الكثيرمن الدول الاوربية والذى يجمع مابين مراقبة البرلمان كهيئة رقابية والحكومة كهيئة تنفيذية

د . الاقتصاد المختلط وهو الجمع بين دور الدولة والسوق كرد مناسب على الاخفاقات والانتكاسات والتراجعات المنسوبة سواء لليمين التقليدي او اليسار الديمقراطي وهو يبلور تلخيصاً صحيحاً للتجربة الاقتصادية العالمية خلال العقود الماضية التي شهدت الكثير من الانحرافات والانتكاسات سواء كان ذلك بأسم الرأسمالية او الاشتراكية .

هـ. التجربة الصينية وهي تجربة ناجحة تمثلت فى خليط بين الاشتراكية والسوق (السوق الاشتراكية) وهو اصطلاح جديد ينبغي على الدول الراسمالية دراسة بعمق لكي تستخلص من تلك التجربة الفريدة في العالم اسس وضع نظام اقتصادي ومالي عالمي جديد وبالتالي انقاذ العالم من تلك الازمات المفتعلة من قبل النظام الراسمالى .

١- د أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة و النشر، 2001 ، ص14

خلاصة القول انه يجب على العالم الغربي والشرقي وضع خطة لانقاذ العالم من تلك الازمات المالية من خلال وضع نظام مالي عالمي جديد يعطي دليلاً واضحاً دون مغالاة في تلك الممارسات الرأسمالية التي اغرقت الاقتصاد الامريكي والعالمي برمته الى حافة الانهيار والفوضى ونأمل من كبار الاقتصاديين وحكومات الدول الكبرى برسم خارطة جديدة من شأنها اعادة توزيع مراكز القوى في الاقتصاد العالمي، وقد بدات الافكار تتناول اهمية ايجاد نظام اقتصادى تحت مسمى "الطريق الثالث".

٢- رؤية حول مستقبل النظام الاقتصادى مابعد الازمة :

إن النظام الاقتصادي الذي يتوقع أن يسود العالم [١]، سيكون نظاما رأسماليًا أقل أصولية و"أكثر توازنًا"، تؤدي فيه الدولة دورًا أساسيًا في المجال الاقتصادى ، ويتحقق فيه توازن بين دورالدولة ودورالأسواق في الاقتصادات الوطنية دون أن يطغى أحدهما على الآخر، ويصبح فيه دور الدولة تدخليا أكثر مما كان عليه في السابق، مستهدفا تصحيح أي مسارات خاطئة ينتجها القطاع الخاص، وأي سياسات تؤدى بالسلب للاقتصاد الوطني، وبالمجتمع الإنساني يمارسها، وسيكون للنظام الاقتصادى في ظل تدخل الدولة توجهات اجتماعية أيضًا وحتى سياسية تهدف لخدمة الصالح العام دون أن تضحي بالصالح الخاص، بل تصحح مساراته ذات الطابع الفردي التي لا تأخذ في اعتبارها الآثار الاجتماعية والسياسية التي تترتب عليه ، وسيكون تدخل الدولة ضرورة تفرضها مطالب اقتصادية واجتماعية قوية مع اختلاف في درجة التدخل بين دولة وأخرى، تبعا لمرحلة نموها الاقتصادي، ومدى عمق مشاكلها الاجتماعية، ومدى طموحها لتحقيق تقدم سريع.

وسيبقى النظام الرأسمالي قائمًا لأنه الأقرب إلى الطبيعة البشرية التي يبدو أنها لن تتغير بشكل حاسم، واحتمال أن تصبح اجتماعية أكثر وإنسانية بدرجة أكبر مما عليه حتى الآن ...وبما يوازن ما بين الربحية والمسؤولية الاجتماعية، وعلى أن يكون التدخل الحكومي تدخلا عقلانيا، هدفه ليس التحكم، وإنما التوجيه لصالح الاقتصاد الوطني،

١- د. عبد المنعم السيد علي – البحث الأول: "مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية" المؤتمر العلمي العاشر – الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" ديسمبر ٢٠٠٩ بيروت –لبنان ، ص٢٤

وبالتالي المجتمع المدني. كما إنه من المهم ألا تكون السلطة السياسية متولدة عن القوة الاقتصادية التي هي بيد الرأسماليين الكبار، وإنما تكون قائمة على قاعدة من السلطة مستقلة عن الثروة.

في ظل تلك التغيرات الإصلاحية، سيكون من المتوقع أن يتحقق توازن في السياسات الاقتصادية بين اقتصادات العرض واقتصادات الطلب، بما يحقق الاستقرار والنمو الاقتصاديين .وسيجري إخضاع الأسواق والمؤسسات المالية، والمسؤولين عنها، للرقابة والمحاسبة والمساءلة والمتابعة، والشفافية العالية في عملياتها، وذلك من خلال مؤسسات رقابية وتنظيمية وقضائية تقام لهذا الغرض. (وستؤدي الرقابة الحكومية دورا فعالا في اقتصاد السوق .وستكون هذه الرقابة هي احد الوسائل الهامة للحيلولة دون تكرارا لأزمات مالية)[1].

وفي النهاية أن الأزمة المالية العالمية الحالية لن تطيح بالنظام الرأسمالي، الانه سيصبح أكثر توازنا وعقلانية وأخلاقية، وأكثرارتباطا واهتماما بالجانب الاجتماعي والسياسي، وفي المحصلة أفضل مما كان، وسيكون فيه دور الدولة العقلاني والملتزم حاسما وشرطا مسبقا وضرورة لازمة لاستقراره واستمراره، وسيبقى دورالدولة موضوعيًا ، وسيتم الحد من العولمة الاقتصادية المتحررة بدون حدود والعولمة المالية المعتمدة على المضاربات، مع دور أكبر للدولة على النطاقين المحلي والعالمي.

ونذهب أخيرًا إلى أن المجتمع الدولي مطالب بإجراء إصلاحات جذرية في بنية النظام المالي ، وهنا يأتي ضرورة تبني بعض عناصر النظام الإسلامي لضمان سلامة واستقرار النظام المالي العالمي، وتلك العناصر – هي: ضرورة زيادة نسبة حقوق المساهمين في التمويل الإجمالي وتقليل نسبة إنشاء الديون، حصر الائتمان من الأساس في المعاملات المرتبطة بالقطاع الحقيقي لضمان تحرك توسع الائتمان في خطوات تتماشى مع نمو الاقتصاد الحقيقي وعدم تشجيع المضاربات والمقامرة التي تؤدي إلى عدم استقرار النظام المالي، وكذلك ضرورة التحكم والسيطرة على الائتمان لضمان عدم

1 Furceri, D. and A. Mourougane, "The effect of financial crises on potential output: new evidence from OECD countries", OECD Economics Department Working Papers, No. 699, OECD publishing, 2009, Chapter 4.P16

تجاوز الائتمان قدرة المقترض على السداد ووضع الأنظمة الصحيحة للمؤسسات المالية كافة، ليس فقط البنوك التجارية، والإشراف عليها حتى تظل سليمة وليست مصدرًا للمخاطر.

٣- توقعات مابعد الازمة :

(أ) مؤشرات النمو الاقتصادى :

يتوقع صندوق النقد الدولى[1] عودة إرتفاع معدلات نمو الاقتصادالعالمى ليبلغ ٣,٤ ٪ فى عام ٢٠١١ مقابل نمو سلبى بمقدار ٠,٥ ٪ فى عام ٢٠٠٩ . وتعتبر هذه التقديرات أعلى من التوقعات السابقة التى كان قد قام بها صندوق النقد الدولى باعلانها من قبل وهو ما يدل على أن معدلات التعافي من الأزمة تتحسن من وقت لآخر .

وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن الإقتصاد العالمى لم يعد بعد إلى نفس مستوى نشاطه فى مرحلة ما قبل الأزمة، حيث كان الإقتصاد العالمى قد حقق معدلا للنمو بلغ ٥,٢ ٪ فى عام ٢٠٠٧ ، هذا بجانب أن هذه المؤشرات الإيجابية لا زالت رهن العديد من التحديات الكبرى سواء فى سوق العمل أو فى إختلال التوازنات المالية والاقتصادية لدى بعض الدول الكبرى وفيما بين الدول النامية .

(ب) الحاجة الى تبنى افكار جديدة ومتطورة مناسبة لتتمشى مع حركة النهضة والتحديث المتلاحق فى عصر العولمة

إن التحولات الاقتصادية التى حدثت وتراكمها في فترة وجيزة متلاحقة تمثلت في ثلاث نقاط:[2]

(١) الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة..وهي الأشد سوءاً والأعمق ولا يدانيها في حدتها إلا الأزمة المالية الكبرى التي اندلعت في عام ١٩٢٩ التي أدت، مع سوء

1 The World Bank (2010), The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development (Commission on Growth and Development), part 4, pp. 94

٢ د محمود صفوت محى الدين وزير الاستثمار " كلمة القاها فى الاحتفال بالعيد المئوى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع " ٢٠١٠

إدارتها، إلى الكساد الكبير. ومع أن الأزمة الراهنة التي ما زال يعاني العالم من آثارها ستنتهي كسابقاتها من أزمات بعد حين، الاانها ستترك وراءها اثارا سلبية تتمثل في إجراءات تزايداً الحمائية امام حركة التجارة في السلع والخدمات المنتجة في الدول النامية وإعاقة لحركة الاستثمار وتدفق رؤوس الأموال بسبب عجز الموازنة للدولة الذي ازداد اتساعاً في الاقتصادات المتقدمة ممايؤدى الى مزاحمة للموارد التي يمكن توجيهها للدول النامية. بما يجعلنا بصدد واقع عالمي جديد يتمثل في انخفاض معدلات النمو وتراجع مستوى الناتج وانخفاض حجم التجارة الدولية وارتفاع تكلفة رأس المال وارتفاع معدلات البطالة من جراء ذلك، مع احتمال ارتفاع معدلات التضخم العالمية في المستقبل إذا تم اللجوء لوسائل تضخمية في تمويل عجز الموازنة في الدول المتقدمة. ويبرز هنا التطلع إلى المستقبل في رصد هذه التغيرات وتأثيرها على الاقتصاد العربى وسياساته واقتراح البدائل بشأنها.

(٢) أن الأزمة العالمية لم تنصب على أوضاع الاقتصاد فقط ولكنها أزمة في علم الاقتصاد ذاته وادواته. فمن المشاهد خلال تطور الفكر الاقتصادى أن أفكار الاقتصاديين وأرائهم في إدارة الاقتصاد قد تبدلت عدة مرات، وكان دافع هذا التبدل أزمات مالية واقتصادية كبرى ، حيث ألم تأت الأفكار الكينزية في الثلاثينيات والتي سادت بعد الحرب العالمية الثانية إلا بعد حدوث الكساد الكبير واعتباره دليل فشل الأسواق وعجز السياسة النقدية عن التعامل معه.وألم تأت ثورة "ملتون فريدمان" ومدرسة شيكاغو المضادة في مطلع الستينيات من القرن الماضي إلا نتيجة لفشل السياسات الكينزية واعتمادها على إدارة الطلب في التعامل مع ظاهرة الكساد التضخمي؟ وحاليا يواجه علم الاقتصاد تحدياً كبيراً بعد حدوث الأزمة المالية التي لم يتنبئ بها التحليل الاقتصادي المعتمد على النماذج الرياضية والقياسية و الحذر منها.وقد ظهر ذلك جلياً عندما اخفق علم الاقتصاد وتراجع تأثيره لواحد من أمرين[٢]:

٢- د محمود صفوت محى الدين وزير الاستثمار " المرجع السابق

الأول: عند خضوعه لأيدلوجيات والمذاهب والعقائد السياسية وافتراضاتها على منطق التحليل العلمي.

الثاني: عند إفراط الاقتصاديين في استخدام النماذج الرياضية والقياسية والإغراق في التجريد وافتراضات لرشادة التوقعات ورشد سلوك المستهلك والمنتج والاعتقاد بالوصول الى اكتمال آليات الأسواق.

والمتابع حاليا لما ينشر في الساحة العلمية الاقتصادية ومؤتمرات الاقتصاديين يجد أن علم الاقتصاد ونظرياته محل مراجعة، وفحص وإعادة نظر، ونماذجه عرضة لتساؤلات واستفهام.[١]

وهنا ياتى التطلع فى المستقبل إلى التصدي للمعضلات والمشكلات الاقتصادية وتقديم الحلول لها وعدم الاكتفاء بسرد ما يظنون أنه من مسبباتها، خاصة مع التغيرات الراهنة في العلم وأدواته التحليلية.

(٣) لا شك أن هذه الأزمة من معجلات نتائج السباق الذي يشهده الاقتصاد العالمى على مدار ثلاثين سنة ماضية.. فمن المتوقع أن تصبح الصين في المرتبة الثانية في الاقتصاد العالمي سابقة اليابان لأول مرة وليصبح الاقتصاد الصيني معادلاً لما يقترب من ٤٠% من حجم الاقتصاد الأمريكي والاقتصاد الياباني عند ٣٥% فقط من حجمه.

ومن المتوقع أن نشهد تحليلاً لأسباب هذه التغيرات، ومدى تأثيرها على الاقتصاد العربي وسياساته التجارية والاستثمارية وما يتطلبه ذلك من تغير في سبل الحصول على المعارف لفهم التطورات المعاصرة وتأثيراتها على أحوال المجتمع العربى .

لقد حققت الدول الآسيوية ذات الاقتصادات الناشئة تطوراً بفضل الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي الكلي والانفتاح على العالم الخارجي تصديراً وجذباً للاستثمار والمعارف، وكذلك على آليات السوق المنظمة والمراقبة بفاعلية، والالتزام الصارم بتحقيق برنامج متكامل للتقدم والتحديث، وتبنيها لأفكار جديدة متطورة رفعت

---

١ محمود صفوت محى الدين وزير الاستثمار ، مرجع سبق ذكره ، د

من تنافسياتها بفضل الاستثمار في البشر تعليماً وتدريباً ورعاية لهم، والاستثمار في تطوير البنية الأساسية للتقدم.

فهل يمكن للاقتصاد العربى الاستفادة من تلك الدروس الآخذة بأسباب التحديث والتطوير والنهضة؟وهل لنا من سبيل لأن نغير عن العقول أفكاراً سيئة واقتراحاتٍ غير ذات جدوى في الاقتصاد العالمى الجديد؟

فالعبرة في التقدم ليست بمدى قدرة تبني الأفكار الجديدة والمتطورة والمناسبة للعصر فحسب، ولكن بمدى القدرة على التخلص من الأفكار البالية التي تعوق حركة النهضة والتحديث وملاحقة متطلبات العصرواستمراريتها.

الخلاصة

- إن الأزمة الحالية لم تعد أزمة "مالية" كما كانت في بدايتها ، بل أصبحت أزمة " اقتصادية" بمفهومها الشامل _ وهذا بالنظر إلى مختلف مسبباتها ومظاهرها - حيث امتد تأثيرها لكل متغيرات الاقتصاد النقدي والعيني على حد سوا ء. فقد انتقلت من أسواق العقارات إلى بنوك الاستثمار وشركات التأمين والمال ، مخلفة وراءها أثارا وانعكاسات عميقة على مختلف البلدان التي مستها .

- إن الأزمة المالية التي تعرض لها القطاع المالي الأمريكي بشكل خاص لم تكن أمريكية فقط بل امتدت لتشمل كافة الاقتصاديات وخاصة القوية منها ، وهذا بفعل ارتباط وتشابك الاقتصاد العالمي ، و سوف تؤدي بدون شك إلى مراجعة وإعادة النظر في الممارسات المالية التي اعتبرت حتى إلى وقت نشوب هذه الأزمة من المسلمات المستقرة في الصناعة المالية والمصرفية وقد تؤدي نتائج هذه الأزمة إلى إصلاحات هامة من شأنها تصحيح مسار الرسمالية وسياسةالاقتصاد النيبرالي بشكل يوفر للاقتصاد العالمي استقرارًا ماليًا واقتصاديًا أفضل.

- لا شك أن النظام الرأسمالي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلى الصعيد الدولي يمتلكان طاقة داخلية وديناميكية ما زالت كافية لتفادي انهيار الرأسمالية ومعالجة عواقب الأزمة نسبياً ، إن الرأسمالية على الصعيد المحلي

والدولي ليست معرضة لانهيارات كبيرة ، بل أنها ستستمر كنظام اقتصادي – اجتماعي – سياسي ، وستبقى القوانين اقتصادية للرأسمالية في مرحلة العولمة واصل وجودها وفعلها لحقبة زمنية طويلة نسبياً.

- اوضحت الأزمة اهمية نهاية اللبيرالية انتي تدعو الى عدم التدخل الحكومي في حالة الازمات. وأن اقتصاد السوق الحر سيعود ليتعافى من جديد بعد استفادته من دروس الأزمة والتى من اهمهما ضرورة تدخل الدولة واشرافها ومراقبتها للنشاط الاقتصادى للمحافظة على المسار الصحيح للاقتصاد الوطنى

- تاتى اهمية وضع نظام مالي عالمي يتضمن ادوات للتحليل الاقتصادى دون مغالاة لتلك الممارسات الرأسمالية التي اغرقت الاقتصاد الامريكي والعالمي برمته الى حافة الانهيار والفوضى و،نأمل من كبار الاقتصاديين والمؤسسات المالية العالمية الكبرى برسم خارطة جديدة في العالم الجديد وقد بدات الافكار تتناول اهمية ايجاد نظام اقتصادى جديد.

- يشيرالمستقبل الى ان النظام الاقتصادى العالمي سيصبح اكثر توازنا وعقلانية وأخلاقية، وأكثرارتباطا واهتماما بالجانب الاجتماعي والسياسي، وفي المحصلة أفضل مما كان، وسيكون فيه دور الدولة العقلاني والملتزم حاسما وشرطا مسبقا وضرورة لازمة لاستقراره واستمراره، وسيبقى دورالدولة موضوعيا ، وسيتم الحد من العولمة الاقتصادية المتحررة بدون حدود والعولمة المالية المعتمدة على المضاربات، مع دور أكبر للدولة على النطاقين المحلي والعالمي.

- اشارات الدراسة الى ان ما ينشر في الساحة العلمية الاقتصادية ومؤتمرات الاقتصاديين يتناول اهمية مراجعة ادوات التحليل الاقتصادى ، ونظرياته الاقتصادية محل فحص وإعادة نظر، ونماذجه القياسية عرضة لتساؤلات واستفهام. فى ضوء ماحدثته الازمة الاقتصادية من اثار سابية وعدم قدرة الادوات والنظريات الحالية من التنبؤ بها واكتشافها واحتواء اثارها ، مثلما

حدث فى الثلاثينيات من القرن الماضى عندما جاءت الافكار الجديدة للاقتصادى كينيز للخروج من الكساد العالمى بعدما فشلت النظرية الكلاسيكية حينذاك فى علاجه .

- انتهت مرحلة التوصيف والتشخيص للأزمة المالية، وبدأت مرحلة تقديم الحلول لما ستواجهه الاقتصادات من تداعيات سلبية للأزمة، وفي هذا الإطار تاتى اهمية وضع التوصيات المقترحة حول "الأزمة المالية العالمية.. وطرق المواجهة.

التوصيات:

- أهمية قيام المؤسسات المالية العالمية ومؤسسات التقييم العالمية بعمل مرصد مالى جديد للتنبؤ المبكر بالازمات لتجاوز سلبيات الوضع الراهن الذى قاد الى الازمة ، ونوعية الضوابط اللازمة لمنع تكرار تلك الازمات .

- استمرار دور للدول الرأسمالية رغم اتباع بعضها اللبراليية المتشدد في معالجة هذه الأزمة من خلال اتخاذ إجراءات جديدة لتجديد نظم عمل المؤسسات المالية الدولية وضمان رقابة حكومية محلية ودولية أوسع ، إضافة إلى محاولة تقليص مضاربات أصحاب رؤوس الأموال ، ونسب الأرباح العالية والمفتعلة التي مارستها البنوك العقارية وغيرها ، وان هذه الأزمة لن تسقط النظام الرأسمالي .

- يتوقع ان يتزايد دور الدولة مستقبلا بشكل كبير ومتنوع فى الحياة الاقتصادية على ان يكون تدخلا محسوبا وذكيا وفعالا فى اطار من الشفافية والمساءلة وابعد عن تعارض المصالح ودورا متعاظما لكل من السوق والدولة فى اطار من القيود والضوابط والمساءلة .

- إعادة النظر في النظام المالي العالمى الحالي الذي يعتمد الدولار كاحتياطي نقدي وضمان لعملات العالم والتجارة في الوقت الذي تعاني فيه الولايات المتحدة من عجوزات ضخمة في موازنتها الفيدرالية وتراكم مهول في مديونيتها الخارجية.

- التوصية للباحثين واصحاب الفكر الاقتصادى فى تبنى الابحاث والافكار الجديدة فى علم الاقتصاد ، حيث اوضحت الدراسة ان ما ينشر في الساحة العلمية

الاقتصادية ومؤتمرات الاقتصاديين يجد أن علم الاقتصاد محل مراجعة، ونظرياته محل فحص وإعادة نظر، ونماذجه عرضة لتساؤلات واستفهام. ونتطلع في هذا الصدد إلى التصدي للمعضلات والمشكلات الاقتصادية وتقديم الحلول لها وعدم الاكتفاء بسرد ما يظن أنه من مسبباتها، خاصة مع التغيرات المتلاحقة الحديثة في العلم وأدواته التحليلية .

المراجع باللغة العربية :

١. د إبراهيم العيسوي، اثر الأزمة المالية العالمية على الدول العربية، المؤتمر الدولي حول: القطاع الخاص في التنمية، تقييم واستشراف ٢٠٠٩ بيروت،لبنان

٢. د. احمد الكواز "اخفاق الية الاسواق وتدخل الدولة " سلسلة جسر التنمية – المعهد العربى للتخطيط بالكويت ، العدد التاسع والستون يناير ٢٠٠٨.

٣. د أحمد يوسف الشحات، الأزمات المالية في الأسواق الناشئة مع إشارة خاصة لأزمة جنوب شرق آسيا، مصر، دار النيل للطباعة و النشر، ٢٠٠١

٤. البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٨٣ ، البنك الدولي، واشنطن العاصمة، أغسطس ١٩٨٣

٥. إدارة البحوث والدراسات الاقتصادية ، مجلس الغرف السعودية "الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد السعودي." ، السعودية ، ١٠ أكتوبر ٢٠٠٨

٦. د السيد عبدالخالق بحث بعنوان " دور الدولة فى الازمة المالية العالمية بين الايدولوجيا ومتطلبات الواقع العملى " مقدم المؤتمر العلمى السنوى الثالث عشر لكلية الحقوق –جامعة المنصورة ، ابريل ٢٠٠٩

٧. بول هيلبرز ، راسل كروجر ، ماريتا موريتي ، مؤشرات الحيطة الكلية و أدوات جديدة لتقييم سلامة النظام المالي ، مجلة .التمويل و التنمية ، صندوق النقد الدولي ، سبتمبر ٢٠٠٢

٨. د. حازم الببلاوي " سمات ا لأزمة المالية الحالية " في ندوة " الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها على أسواق المال والاقتصاد العربي " التي عقدها مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن بالتعاون مع ا لأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في عما ن ٢٠٠٨.

٩. خالد عبد السلام البسام،أثار الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد العالمي والاقتصاد السعودي ، الغرفة الصناعية والتجارية ، جدة ، المملكة العربية السعودية،: ٢٠١٠

١٠. د.سلطان أبو على: "الأزمة التمويلية العالمية وانعكاساتها على مصر" ورقة عمل رقم ١٤٢، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٨.

١١. عبد الفتاح الجبالي: "الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المصري"، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، كراسات إستراتيجية،العدد ١٩٣، القاهرة نوفمبر ٢٠٠٨.

١٢. د عبد المنعم السيد علي – البحث الأول: "مستقبل النظام الرأسمالي واستقراره في ظل الأزمات المالية العالمية والعولمة المالية" المؤتمر العلمي العاشر- الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" ديسمبر ٢٠٠٩- ١٩بيروت – لبنان

١٣. د عبد الله شحاتة ، الأزمة المالية :المفهوم والأسباب نقلا عن:

http://www.pidegypt.org/download/azma.doc

١٤- د علي توفيق الصادق ، بحث بعنوان " تطور دور الدولة في التنمية :قبل وأثناء وبعد الأزمة المالية العالمية" المؤتمر العلمي العاشر الاقتصادات العربية وتطورات ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية" ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ -١٩ بيروت – لبنان

١٥- د كاظم حبيب ، الأزمة المالية والكساد الاقتصادي واقتصاد السوق في العراق بحث مقدم للمؤتمر العلمى الدولى السابع بعنوان تداعيات الازمة الاقتصادية

العالمية على منظمات الاعمال –التحديات والفرص والافاق " كلية الاقتصاد جامعة الزرقاء الاردن نوفمبر٢٠٠٩

١٦- د محمود صفوت محى الدين وزير الاستثمار " كلمة القاها فى اللاحتفال بالعيد المئوى للجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع " ٢٠١٠

١٧- وزارة التنمية الاقتصادية " خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ٢٠١٠/٠٩ " القسم الاول –الازمة المالية العالمية الاسباب والتداعيات

١٨- ولريش شيفر، ترجمة د.عدنان عباس علي " انهيار الرأسمالية: أسباب إخفاق اقتصاد السوق المحررة من القيود" ، مركز المشروعات الدولية الخاصة ٢٠٠٨.

المراجع باللغة الانجليزية :

1- Furceri, D. and A. Mourougane, "The effect of financial crises on potential output: new evidence from OECD countries", OECD Economics Department Working Papers, No. 699, OECD publishing, Oct. 2009, Chapter 4

2- George Soros, "The New Paradigm for Financial Markets: The Credit Crisis of 2008 and What It Means (New York: PublicAffairs, 2008).

3- IMF World Economic Outlook" Effectiveness of monetary ‹International Monetary Fund - policy after financial market liberalization " (1991)

4- IMF, Global Economy Beyond the Crisis-Framework for Sustainable Growth, G-20 Leaders Summit,September 24 200, Pittsburg, USA

5- IMF, "Public Sector Efforts to Contain Crisis Calmed Markets", IMF Survey Magazine, September 21, 2000

6- Laeven, Luck, and Fabian Valencia ,2008 "Systemic Banking Crises: A New Database." IMF Working Paper 08/ 224 (Washington: International Monetary Fund).

7- Olivier Blanchard, The Crisis: Basic Mechanisms, and Appropriate Policies, IMF working Paper (WP/09/80), April 2009

8- Robert J. Shiller, The Subprime Solution: How Today's Global Financial Crisis Happened and What to Do about It (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2008).

9- United Nations, Conference on the World Financial and Economic Crisis and its impact on Development,A/Conf.214/3, 22 June 200928/12/2010

10- World Bank (2008), The Growth Report: Strategies for Sustained Growth and Inclusive Development (Commission on Growth and Development), part 4

ملخص

عاني الاقتصاد العالمي من أزمة اقتصادية حادة بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية وظهرت في أوروبا وأخذت في الانتشار في بقية أرجاء العالم نتيجة لثورة الاتصالات وانفتاح دول العالم على بعضها والتحرير الاقتصادي وغيرها ، الا ان ما يميز هذه الأزمةعن سابقاتها أنها أخذت بعدا اكبر، وذلك بحكم تطورالنظام الاقتصادي ودخوله مرحلة العولمةالاقتصادية.

ربما اوضحت الازمة فشل السوق الحرة و نهاية الليبرالية التي تدعو الى عدم التدخل الحكومى فى حالة الازمات. وأن اقتصاد السوق الحر سيعود ليتعافى من جديد بعد استفادته من دروس الأزمة والتى من اهمهما ضرورة تدخل الدولة واشرافها ومراقبتها للنشاط الاقتصادى لاكمال عمل السوق

وفي هذا الإطار، تهدف هذه الدراسة إلى اقتراح خطوات العلاج للخروج من الازمة فى اطار دور للدولة الرأسمالية من خلال اتخاذ إجراءات جديدة لتجديد نظم عمل المؤسسات المالية الدولية وضمان رقابة حكومية محلية ودولية أوسع يتوقع ان يكون متزايد بشكل كبير ومتنوع فى الحياة الاقتصادية على ان يكون تدخلا محسوبا وفعالا فى اطار من الشفافية والمساءلة وابعد عن تعارض المصالح ودورا متعاظما لكل من لسوق والدولة فى اطار من القيود والضوابط والمساءلة .

ما حدث حتى الآن من اثار سلبية للازمة يدعونا الى مراجعة وإعادة نظر فى ادوات التحليل الاقتصادى ونماذجه القياسية التى اصبحت عرضة لتساؤلات واستفهام. فى ضوء ماحدثته الازمة الاقتصادية من اثار سلبية وعدم قدرة الادوات والنظريات الحالية من التنبؤ بها واكتشافها واحتواء اثارها السلبية

Failure of market mechanism and the importance of state intervention In light of the global economic crisis

The global economy Suffered from several economic crisis that sparked off in the United States of America and spread to Europe and the rest the world as a result of the communications revolution and the liberalization of the world economy,....etc. what distinguishes this crisis from its predecessors that it took a bigger scull. This because of economic development. And it's entering the phase of economic globalization.

Perhaps this crisis showed the failure of the free market and the end of liberalization which calls the government not to intervene in this crisis. The free market economy will return again after recovering and learning from the lessons of the crisis. The most important lesson is the need of intervention, supervision and control of the government on the economic activity to Complete the work in the market

In this framework, the study included the steps of treatment to solve these crisis in the capitalist state through taking new procedures for the renewal of the international and financial systems of institutions and to ensure the control of local government and wider international is expected to be increased significantly and diversified in the economic life to be an intervention, calculated and effective in the framework of transparency and accountability and to avoid conflicts of interest and the growing role for each market The state in the framework of checks, balances and accountability.

The results of the economic crisis call us to review the tools of the economic analysis and its standard models, which became exposed to many questions and question marks in the light of the negative effects of the economic crisis and the inability of the current tools and theories to predict and detect this crisis.